

## اللقاءات التي نفذت سنة 2013

### 1- اللقاء التدريبي المنعقد بجمهورية مصر العربية حول موضوع "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية"

في نطاق تنفيذ خطة العمل للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2013م التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والأربعين المنعقد بالملكة المغربية خلال الفترة من 17 الى 19/12/2012، استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 19 الى 23/5/2013 اللقاء التدريبي حول موضوع "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية".

وقد تم اعداد المادة العلمية والتدرية للقاء بالتنسيق بين الخبراء المدربين ومجموعة من اخصائيي التدريب المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي، حيث تم اعداد دليل المدرب ودليل المشارك وتم توزيعهما على المشاركي قبل بداية اللقاء.

لما اشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدرية مجموعة من الخبراء المتخصصين من داخل الجهاز ومن خارجه وتولى اخصائي التدريب الاشراف على الجانب التدريبي ( اذا الجيد في بداية كل جلسة والتمارين العملية ) وعلى الجلسات المخصصة لتقديم تجارب الاجهزه المشاركه.

وقد شارك في هذا اللقاء (24) متربا يمثلون (9) جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية : الأردن - الجزائر - السعودية - سلطنة عمان - الكويت - السودان - اليمن - موريتانيا و مصر . وانتظم حفل الافتتاح الذي اشرف عليه معايي المستشار الدكتور / هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي الذي القى كلمة رحب فيها بالمشاركين في اللقاء وتمنى لهم اقامه طيبة في بلدتهم الثاني مصر. كما بين اهمية اللقاء وموضوعاته وتمنى ان تكون اعماله بالنجاح والتوفيق.

وقد تناول اللقاء الموضوعات التالية:

- 1- الحصة المخصصة لاذابة الجيد
- 2- الإطار العام للبيئة والمشكلات البيئية التي تواجه الدول العربية.
- 3- التقييم الاقتصادي للأثر البيئي .
- 4- دراسة بعض المشكلات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية في تقييم الأثر البيئي .
- 5- الرقابة البيئية ودور الأجهزة العليا للرقابة حيال المشكلات البيئية .
- 6- معايير ومقاييس الرقابة البيئية .
- 7- تقييم الأثر البيئي والتنمية المستدامة .
- 8- المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العربية في مجال الرقابة على البيئة .
- 9- عرض ومناقشة تجارب الوفود المشاركة.

كما خصصت في نهاية اللقاء جلسة تناول خلالها المشاركون تبادل الأفكار والخبرات حول عدد من المسائل التي تتعلق بأنشطة اجهزتهم في مجال العمل الرقابي ولا سيما حول كيفية مزيد تعزيز دورها في مجال الرقابة على البيئة.

وقد خلص المتدربون في نهاية اللقاء الى وضع التوصيات التالية:

1. توسيع دور الأجهزة العليا للرقابة وتطوير أساليب عملها، والعمل على التنسيق بين الجهاز الأعلى للرقابة والسلطات ذات العلاقة بالرقابة البيئية لإحكام الرقابة على البيئة.
2. إصدار الأدلة والارشادات الخاصة بالرقابة البيئية مما يسهل مهمة مراقب الحسابات في مراجعة الآثار البيئي ل لأنشطه المختلفة.
3. قيام الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقرير شامل عن البيئة عن فترة زمنية موحدة ورفع ذلك التقرير إلى أعلى سلطة لإطلاقها على أهم المخاطر البيئية التي توصل إليها الجهاز وتوصياته وطرق معالجتها.
4. تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة العليا للرقابة في الدول المختلفة سواء على مستوى المجموعات الإقليمية (الرابوسي) ، أو على المستوى الدولي (الانتوساي) ، لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الرقابة البيئية.
5. إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للاشتراطات البيئية طبقاً لمؤشرات التلوث البيئي المسموح بها وغير المسموح بها في كل الجوانب البيئية وإمداد الأجهزة العليا للرقابة بها.
6. الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجعين في مجال الرقابة البيئية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية للقاءات العلمية والندوات في ذلك المجال.
7. تضافر وتنسيق جهود المحاسبين والمراجعين وواعضي المعايير والمنظمين وأجهزة حماية البيئة في التوصل إلى معالجات سليمة للمشاكل المحاسبية التي تتعلق بالأثار المالية للمشاكل البيئية.
8. الاهتمام بتطبيق نظم المحاسبة البيئية إلى جانب نظم المحاسبة التقليدية ، لتوفير المزيد من المعلومات المحاسبية ل لأنشطه البيئية للوحدة الخاضعة للرقابة حتى تتمكن المراجع من تقييم الأداء البيئي ومراجعة التكاليف والالتزامات البيئية بشكل صحيح وأكثر فاعلية.
9. السعي لأن تكون الرقابة البيئية إلزامية بالنسبة للوحدات الخاضعة للرقابة ذات التأثير البيئي، وكذلك ضرورة إلزام هذه الوحدات بالإفصاح عن الأداء البيئي بالقوائم المالية.
10. توفير مبادئ ومعايير بيئية مقبولة بوجه عام يتم الالتزام بها ويتم قياس الأداء البيئي بناءاً عليها.
11. إلغاء المعدات والأجهزة اللازمة لحماية البيئة من الجمارك والضرائب على المبيعات لتشجيع الوحدات الاقتصادية على اقتناصها لحماية البيئة.
12. العمل على نشر الوعي البيئي بين أصحاب الأعمال والمسؤولين عن الأنشطة الصناعية وكذلك العاملين بما يدعم عملية الرقابة البيئية.
13. تفعيل دور المراجعة الداخلية في مجال الرقابة البيئية بما يساعد الأجهزة العليا للرقابة في القيام بمهامها في هذا المجال.
14. إلزام الوحدات الخاضعة للرقابة ذات التأثيرات البيئية الضارة بإنشاء نظام للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، بما يساعد على وضع الأهداف البيئية وتحديد الآثار البيئية السلبية لها.
15. التأكيد على عدم إصدار أي تصريح بيئي نهائي إلا بعد تقديم دراسة مفصلة عن تقويم التأثيرات البيئية شريطة أن يكون مضمونه بالإجراءات التي سيتم اتخاذها من قبل الجهة الخاضعة للرقابة عند الانتهاء من المشروع بما يخفف الآثار البيئي.
16. إنشاء قاعدة بيانات الكترونية لكافة الخلفيات المتعلقة بالموافقات والتصاريح البيئية.
17. نقل الأنشطة الصناعية التي تسبب تلوث خارج الكتل السكانية.
18. الرقابة التعاونية بين الأجهزة العليا للرقابة في البلدان العربية (أى إنشاء بعثات رقابية مختلطة بين الأجهزة ) لرقابة المشاكل البيئية المشتركة.

واختتم اللقاء معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بحضور ممثل الأمانة العامة ، حيث انتظم حفل القيت خلاله كلمات الاختتم و تم توزيع شهادات اجتياز دورة على المشاركين وشهادات التقدير على المساهمين في انجاح هذا اللقاء.

## 2 - اللقاء التدريسي بسلطنة عمان حول موضوع "منهجية التدقيق باعتماد تقييم المخاطر "

عقد هذا اللقاء التدريسي خلال الفترة من 08 إلى 12/09/2013. وكان الهدف من تنظيمه تزويد المشاركيين بالإطار النظري حول المفاهيم والأبعاد المتعلقة بتحليل المخاطر والرقابة عليها، وإكسابهم المهارات التطبيقية بكيفية تصميم برنامج للتدقيق المبني على تقييم المخاطر وفق منهجية علمية في ضوء تحديد عوامل المخاطرة والإشارات التحذيرية التي تشير إلى وجودها في بيئات العمل.

وقد شارك فيه 38 متدرباً يمثلون (13 أجهزة) من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية : الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسودانية وسلطنة عمان والسودان وفلسطين وقطر والعراق والكويت ومصر واليمن.

كما اشرف عليه من الناحيتين العلمية التدريبية خبيران أحدهما من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والثاني من ديوان المحاسبة بدولة قطر وهما:

الدكتور/ عدنان حسن الحسن من ديوان المحاسبة بدولة الكويت،

الأستاذ / عبد الناصر بن إبراهيم الصايغ من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام بمعدل جلستين يومياً. وتتناول العناصر التفصيلية التالية:

- مفهوم مخاطر المراجعة.
- مخاطر المراجعة في معايير الرقابة المالية.
- حالات عملية ونقاشات.
- أنواع الأخطاء التي تقع فيها الإيرادات.
- تحديد المخاطر في إطار تخطيط المراجعة.
- حالات عملية ونقاشات.
- العلاقة بين مخاطر المراجعة وبيئة العمل.
- برنامج التدقيق على أساس المخاطر.
- حالات عملية ونقاشات.

- عرض تجارب أجهزة الرقابة في البلدان التالية : الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والسودانية والعراق والكويت والسودان وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ومصر.

- تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية.

- علاقة مخاطر المراجعة بتحسين العمل الرقابي.
- اختتام اللقاء التدريسي وتوزيع الشهادات.

واختتم اللقاء نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بحضور ممثل الامانة العامة، حيث القى كلمات الاختتام . كما القى ممثل عن المشاركيين كلمة شكر الى الجهاز المستضيف.

- اجمع المشاركون على حسن اختيار الهيئة التدريبية وعلى كفاءتها وإمامتها بموضوع اللقاء،
- ضرورة تنظيم المزيد من مثل هذه الدورة

### **3 - اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "المراجعة الآلية لتقنية المعلومات"**

استضاف ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي حول موضوع "المراجعة الآلية لتقنية المعلومات" خلال الفترة من 2 - 6 ذو القعدة 1434هـ الموافق 8 - 12 سبتمبر 2013م بمدينة الرياض . ويهدف هذا اللقاء إلى اكتساب المتدربين المعرفة الكافية حول تنفيذ مهام الرقابة على النظم الإلكترونية حيث أن الرقابة في مثل هذه البيئة تختلف عن الرقابة في البيئة اليدوية وتزويج المشاركين بالمعارف حول عملية الرقابة على تقنية المعلومات والعناصر المتعلقة بها ، وإضافة مهارات جديدة للمشاركين يمكن الاستفادة منها في المهارات الرقابية ، وتهيئة المشاركين للعمل في بيئة رقابة الكترونية ، وإمكانية تطوير العمل الرقابي من خلال تنفيذ المهام المستقبلية ، والوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأجهزة الرقابية في ذلك ، والتعرف على تجربة الجهاز المستضيء والأجهزة الأعضاء من خلال التركيز على حالات عملية تقدم لها هذا الغرض.

وقد شارك في اللقاء (22) متدرباً يمثلون (10) جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية : (السعودية - الكويت - الأردن - مصر - الجزائر - المغرب - سلطنة عُمان - قطر - الإمارات العربية المتحدة).

كما اشرف على تنفيذه خبيران متخصصان في موضوع اللقاء من ديوان المراقبة العامة

وقد افتتح اللقاء سعادة نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية وممثل الامانة العامة وتم تنفيذه ا على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاثة جلسات يومية ، حيث تناول العناصر التفصيلية التالية؛

- مزايا وعيوب الرقابة باستخدام الحاسوب الآلي

- أمن المعلومات لمراكز المعلومات والأسئلة التي تطرح على مركز المعلومات الخاصة بالأمن

- استعراض بعض تجارب الدول المشاركة

- خطوات المراجعة الآلية

- المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة والمراجعين عند إجراء عملية الرقابة المالية

- الأدوات المستخدمة للرقابة على البيانات باستخدام الحاسوب الآلي

- نبذة عن قواعد البيانات

- نبذة عن برنامج التحليل آيديا في تحليل البيانات واكتشاف نتائج التدقيق

- الأوامر المستخدمة في برنامج التحليل آيديا

- استعراض تجارب الدول المشاركة

- أنواع وطرق تحويل البيانات إلى برنامج آيديا

- تمارين عملية لاستخدام أوامر البرنامج التحليلي

- استعراض لتجارب الدول المشاركة.

استكمال لتمارين تطبيقية عن نظام المدفوعات

دراسة حالات عملية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بالمستودعات والمخزون .

- تمارين تطبيقية على كيفية كتابة المعدلات التحليلية .
- كتابة التقرير ونقل مرفقات التقارير من آيديا إلى اكسل .
- استعراض تجارب الدول المشاركة .
- حالات عملية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بمراجعة الرواتب
- استعراض تجارب الدول المشاركة.

واختتم اللقاء سعادة نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية بحضور ممثل الأمانة العامة حيث تم توزيع شهادات اجتياز دورة على المشاركين ، وشهادات تقدير لكل من معايير رئيس الديوان والخبريين ومدير اللقاء.

**4- اللقاء التدريبي بجمهورية العراق حول موضوع " تقويم اداء قطاع التعليم العالي "**

مواصلة لتنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للمنظمة العربية لسنة 2013 التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والأربعين المنعقد بالمملكة المغربية خلال الفترة من 15 إلى 17/11/2012 ، استضاف ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق اللقاء التدريبي حول موضوع " تقويم اداء قطاع التعليم العالي " خلال الفترة من 6 إلى 10/10/2013 والذي يهدف إلى تعریف المشاركین بأهمیة وأهداف تقويم الأداء في قطاع التعليم العالي .

وقد شارک في هذا اللقاء 16 مترباً مثلاً ستة اجهزة وهي اجهزة الرقابة في كل من الاردن وفلسطين والسودان والكويت واليمن والعراق .

كما أشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدریبیة ستة خبراء، اربعة منهم متخصصون في رقابة الاداء في الجهاز واثنين من وزارة التعليم العالي بجمهورية العراق.

وافتتحه معايير الدكتور / عبد الباسط تركي سعيد، رئيس الديوان وممثل الامانة العامة للمنظمة.

وجرى تنفيذه على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاثة جلسات يومياً تم خلالها دراسة العناصر التالية:

- الرقابة على الاداء (المفهوم، العناصر، الاهمية).
- متطلبات ومراحل تقويم الاداء.
- مؤشرات ومعايير تقويم الاداء.
- وسائل وطرق تقويم اداء تقويم اداء قطاع التعليم العالي.
- الصعوبات التي تواجه الاجهزة في عملية تقويم اداء قطاع التعليم العالي.
- عرض تجربة ديوان الرقابة المالية في مجال تقويم اداء التعليم العالي.
- الهيئة المتخصصة في اصدار تقرير تقويم اداء جامعة الموصل.
- عرض محتوى دليل تقويم الاداء المحدث لديوان الرقابة المالية الاتحادي والمنجز بالتعاون مع الجهاز الهولندي وكذلك مراحل انجازه.
- عرض اوراق عمل الاجهزة الرقابية المشاركة في البرنامج التدريبي. وقد شملت :
  - تقييم اداء جامعة اليرموك (الاردن)
  - تقييم اداء الجامعات (اليمن)
  - تقييم اداء الجامعات: (السودان)
  - تقييم اداء جامعة النجاح الوطنية (فلسطين)
  - تقييم اداء جامعة الموصل (العراق)

كما نظم الجهاز زيارة ميدانية للمشاركين الى جامعة بغداد حيث اطلعوا على المعاهد والاقسام التي تتضمنها هذه الجامعة ومن ضمنها المعهد العالي للمحاسبة . وقد نظم مسؤولوا هذا المعهد ببرئاسة عميده جلسة حوارية تناولت اداء هذا المعهد . كما دارت مناقشات مستفيضة بهذا الخصوص تم من خلالها التعرف على تجارب البلدان المشاركة في مجال اداء قطاع التعليم العالي . وقبيل اختتام اللقاء ، تم تنظيم جلسة تقييمية، أدى خلالها المشاركون بآراءهم حول عدد من الجوانب الخاصة باللقاء .

وقد اختتم اللقاء يوم 10/6/2013 ، بإلقاء كلمات معالي الدكتور / عبد الباسط تركي سعيد ، رئيس الديوان وممثل الأمانة العامة للمنظمة وكلمة المشاركين في اللقاء .

## **اللقاءات التي نفذت سنة 2014**

### **1 - اللقاء التدريسي بالجمهورية التونسية حول موضوع " الرقابة على تقنية المعلومات "**

تنفيذا للقرار رقم 2013/164 للمجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والأربعين المنعقد بدولة الكويت خلال يومي 23 و24/6/2013 والذي أقر فيه باقتراح من الأمانة العامة الاستفادة من المبلغ المتبقى من الهبة المقدمة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وديوان المحاسبة بدولة الكويت من خلال عقد اللقاء التدريسي "الرقابة على تقنية المعلومات" بمشاركة جدد، وعُقد هذا اللقاء التدريسي بتونس خلال الفترة من 01/6 إلى 01/13.2014

ويهدف اللقاء إلى إطلاع المشاركين على مفهوم وطرق وأساليب الرقابة على تقنية المعلومات وأهميتها، وتطوير قدراتهم في هذا المجال.

وقد تم اختيار المدربين من بين المختصين في الرقابة على تقنية المعلومات بالأجهزة العربية للرقابة والذين تم تكوينهم وإتقانهم من قبل مبادرة تنمية الإنتراسي لإشراف على هذا اللقاء التدريسي وهم:

- 1 - الأستاذ / القاضي المنجي الحمامي (تونس )
- 2 - الأستاذة / نهاد معلول (تونس )
- 3 - الأستاذ / إبراهيم الطايفي (اليمن )

وقد تم تنفيذ اللقاء على مدى سبعة أيام بمعدل أربع جلسات يومي وافتتحه معالي الأمين العام للمنظمة. وتناول اللقاء الموضوعات التفصيلية التالية:

- إذابة الجليد
- تعريف رقابة تقنية المعلومات
- تأثير تقنية المعلومات على الرقابة
- أطر التحكم في تقنية المعلومات
- التخطيط والتنظيم
- تنظيم وظائف تقنية المعلومات
- التخطيط لاستمرارية العمل
- ضوابط التطبيقات
- جوانب من الرقابة على البيانات
- أساليب الرقابة المدعمة بالحاسوب.
- حالة عملية عن برنامج ACL ( وخصصت لها ست جلسات خلال اليومين الأخيرين من اللقاء ).

واختتم اللقاء معالي الأمين العام الذي ألقى كلمة الختام وتولى توزيع الشهادات على المشاركين والخبراء المدربين.

## **2 - اللقاء العلمي بجمهورية مصر العربية حول موضوع " مهارات الإشراف الفني على التدقيق وأثرها على جودة العمل الرقابي ".**

عقد هذا اللقاء العلمي بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 18 إلى 2014/5/22. وكان الهدف من تنظيمه رفع النوعية وزيادة الاهتمام بإعداد تقارير الأجهزة الأعضاء، فضلاً عن تبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء في هذا المجال.

وقد شارك فيه 33 مشاركاً يمثلون (14 جهازاً) من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: الأردن والجزائر وال سعودية والبحرين وفلسطين وقطر والعراق والكويت واليمن وموريتانيا وتونس والمغرب ومصر ولبنان.

كما اشرف على تنفيذه من الناحية العلمية أربعة خبراء من ذوي الخبرة المطلوبة والتخصص في موضوع اللقاء وهم:

- الأستاذ/ سيف الدين أحمد عبد المعطي ،  
الأستاذ / كمال عبد السلام عبد السلام ، ( أخصائي تدريب متخرج من مبادرة تنمية الانتوساي )  
الأستاذ/ ممدوح أحمد مصطفى ،  
الأستاذة/ نشوة محمد مسعود الوحش، ( أخصائي تدريب متخرج من مبادرة تنمية الانتوساي )

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام. وافتتحه معالي الأستاذ/ هشام جنينة ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقد تناول اللقاء الموضوعات الفرعية التالية:

- الإطار العام للإشراف الفني على التدقيق.
- المسؤولية العامة للإشراف ومعايير جودة العمل الرقابي.
- مجالات ومراحل الإشراف الفني على التقييم.
- العلاقة بين الإشراف الفني ونظام جودة العمل الرقابي :
- مرحلة التخطيط لعملية تقييم جودة العمل الرقابي
- مرحلة التنفيذ لعملية تقييم جودة العمل الرقابي.
- العلاقة بين الإشراف الفني ونظام جودة العمل الرقابي :
- مرحلة التقرير لعملية تقييم جودة العمل الرقابي.
- دور المشرف في تطوير نظام جودة العمل الرقابي
- عرض تجارب الأجهزة المشاركة في اللقاء.

واختتم اللقاء معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وممثل الأمانة العامة، حيث القى كلمت ي الاختتام وبعدها تم توزيع شهادات التقدير المشاركة في اللقاء وشهادات المشاركة.

### **3 - البرنامج التدريبي بالمملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع " تقنية الرقابة على المعلومات حسب آخر اصدار (COBIT ) ".**

بناء على الدعوة الكريمة التي وجهها معالي رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، استضاف هذا الديوان البرنامج التدريبي حول موضوع " تقنية الرقابة على المعلومات حسب آخر إصدار (COBIT ) ". وقد تضمن هذا البرنامج جزءين، خصص الجزء الأول لإعداد المادة العلمية والتدربيّة لقاء من قبل فريق من الخبراء هم التاليه أسماؤهم:

- الأستاذ سامر الشمايله: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الأستاذ نادر قاحوش : البنك المركزي.
- الأستاذ جميل الخطيب: ديوان المحاسبة
- الأستاذ بشار شعواطه: ديوان المحاسبة
- المهندس علاء الدين دنديس : مؤسسة حكيم.

واشتمل الجزء الثاني الذي امتد من 14 الى 18/9/2014 على تنظيم اللقاء التدريبي الذي يهدف إلى رفع كفاءة المتدربين وتزويدهم بالمعارف الأساسية والمهارات الفنية اللازمة للقيام بالرقابة على المعلومات بحسب آخر إصدار (COBIT) المتبع لدى الأجهزة العليا للرقابة . وأشرف على تنفيذه من الناحيتين النظرية والتطبيقية الخبراء المدربون الآنف ذكرهم.

وشارك فيه 26 متدرباً من تسعة أجهزة أعضاء وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: الأردن وال سعودية و البحرين والعراق والكويت واليمن والمغرب ومصر وسلطنة عمان.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام. وقد بدأ اليوم الأول بتلاوة آيات بيّنات من القرآن الكريم . وبعد ذلك ألقى كل من معالي الأستاذ / مصطفى البراري ، رئيس ديوان المحاسبة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، حيث القى كلمتين رحب فيها بالمشاركين مبيناً أهمية اللقاء ومتمنياً لأعماله النجاح والتوفيق.

وقد تناول اللقاء الموضوعات التفصيلية التالية:

- مفهوم واهية الرقابة على تقنية المعلومات وال الحاجة لأطر مرجعية لإدارة مخاطر نظم المعلومات.
- مفهوم حوكمة نظم المعلومات وتوفير ضمانات لمساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة
- التعريف بالمفاهيم الأساسية لكوبت ومهامها وكيف تساعد في حوكمة نظم المعلومات.
- التخطيط والتنظيم والتوافق
- التعريف بالمفاهيم الأساسية لكوبت ومهامها وكيف تساعد في حوكمة نظم المعلومات
- بناء الأنظمة وامتلاكها وتطبيقاتها
- تسليم الأنظمة والخدمات والصيانة
- المراقبة والتقييم والتوجيه
- حالات عملية .
- عروض المشاركين

## \* توصيات اللقاء

### 1 - توصيات عامة :

- العمل على تكثيف الدورات واللقاءات ذات الطابع النظري والتطبيقي في مجال الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لآخر الإصدارات وبما يخدم عمل الأجهزة الرقابية المنضوية تحت منظمة الارابوساي.
- العمل على توح ي وجهات النظر والآليات المتعلقة بمجال الرقابة على تقنية المعلومات بالوصول إلى منهجية معتمدة يتم تحديثها بشكل مستمر وفقاً لآخر إصدار.
- العمل على انجاز وإصدار أدلة تدقيق في مجال الرقابة على تقنية المعلومات.
- العمل على تخصيص مديريات أو اقساماً تناط بها مسؤولية القيام بمهام الرقابة على تقنية المعلومات في جميع أجهزة الرقابة للدول الأعضاء.
- تخصيص ركن خاص في مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كمرحلة أولى وصولاً إلى إصدار مجلة دورية متخصصة في مجال الرقابة على تقنية المعلومات تقوم بتتابع آخر الإصدارات بهذا المجال وتزود أجهزة الدول الأعضاء بذلك المجلة أولاً بأول.

### 2 - توصيات خاصة

- تدريب وإشراك المدققين بدورات مستمرة على البرامج المرتبطة بإطار كوبيت (COBIT).
- إمكانية العمل على ترجمة الإصدارات المتعلقة بإطار كوبيت (COBIT) وفقاً لآخر الإصدارات وتعيمها على الأجهزة الأعضاء.
- وضع برامج تدريب للمدققين حول أنظمة المعلومات المتدرجة والمعقدة على سبيل المثال (ERP/SAP).
- تأمين بعض أدوات الرقابة على تنظيم المعلومات للمدققين كنظام مرخص معد مسبقاً.

واختتم اللقاء يوم 18/9/2014 بكلمات الاختتام ألقاها كل من معالي الدكتور / مصطفى البراري وممثل الأمانة العامة وممثل عن المشاركين. كما تم توزيع شهادات التقدير وشهادات إتمام الدورة.

### 4 - اللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع "التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في المراجعة البيئية":

عقد هذا اللقاء التدريبي بدولة الكويت خلال الفترة من 9 إلى 13/11/2014 حول موضوع "التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في المراجعة البيئية"، وشارك فيه خمسة وثلاثون موظفاً يمثلون خمسة عشر جهاز وهي أجهزة الرقابة في كل من الأردن والبحرين والـ سعودية وتونس والجزائر ومصر وال العراق والسودان وموريتانيا ولبنان وقطر وعمان والكويت والمغرب واليمن . وقد تحمل الجهاز الكويتي نفقات جميع المشاركين .

وافتتح اللقاء السيد / إسماعيل الغانم، وكيل ديوان المحاسبة بدولة الكويت، حيث رحب بالمشاركين في بلدتهم الثاني الكويتي متمنياً لاعمال اللقاء كل النجاح والتوفيق.

كما القى ممثل الأمانة العامة كلمة توجه فيها بالشكر إلى ديوان المحاسبة الكويتي على استضافة اللقاء وكذلك المشاركين وتقديم بالتهنئة إلى معالي رئيس الديوان ومن خلاله إلى كل منتسبي الديوان بمناسبة مرور خمسين سنة على انشائه. وتمنى للقاء النجاح والتوفيق.

وقد أشرف على تنفيذ اللقاء من الناحيتي ن العلمية والتدريبية ثلاثة خبراء من ديوان المحاسبة وهم الدكتور / أيمن الغباري، والسيد / عادل الكوت والستة / آمنة الشابع.

وتناول الموضوعات الفرعية التالية للقاء:

- المشاكل البيئية المعاصرة وأهمية التصدي لها رقابياً.
- اهتمام الأجهزة العليا للرقابة بالمراجعة البيئية.
- مستجدات الرقابة البيئية والمعايير ذات العلاقة.
- الرقابة البيئية والتغير المناخي.
- الرقابة البيئية والطاقة المتعددة.
- مراجعة التنوع البيولوجي
- نتائج الاستقصاء السابع حول المراجعة البيئية.
- عرض تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول تصريف المخلفات السائلة في مياه البحر.
- ورشة عمل عن الرقابة البيئية على موقع الردم.
- عرض تجارب الأجهزة المشاركة في اللقاء، حيث قدمت جميع وفود الأجهزة تجارب أجهزتها حول عدد من المحاور المتعلقة بالرقابة البيئية.

وقد تخلل كل المحاضرات والحالات العملية مناقشات بين المشاركين والخبراء مكنت المشاركين من مزيد إثراء معارفهم والاطلاع على تجارب الأجهزة العربية حول الرقابة البيئية والتحديات التي تواجه الأجهزة في هذا المجال وإيجاد الحلول المناسبة لذلك.

وقد خلص المشاركون في نهاية اللقاء إلى التوصيات التالية:

أولاً: الاهتمام بالقيام بأعمال مراجعة بيئية مشتركة فيما بين الأجهزة الرقابية العربية بهدف تبادل الخبرات والمعارف وخاصة في المشاكل البيئية المشتركة.

ثانياً: زيادة مجالات التدريب في الموضوعات البيئية المرتبطة بالطاقة البديلة والحد من الانبعاثات والتنوع البيولوجي والتخلص من النفايات الخطرة لأهميتها في عملية التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهمية تعاون الأجهزة الرقابية مع الجهات المسئولة عن الرقابة البيئية بالدول لتقديم الدعم المناسب والقيام بمهام رقابية دون الإخلال باستقلالية الأجهزة في هذا الشأن.

رابعاً: حث الأجهزة الرقابية التي لم تمارس الرقابة البيئية إلى البدء بالتهيئة المناسبة لممارسة ذلك النوع المهم من الرقابة وفي ظل التشريعات القائمة لديها.

خامساً: العمل على تبادل التجارب العملية والتقارير الرقابية فيما بين الأجهزة الرقابية، الأمر الذي يساهم في زيادة التعاون فيما بينها وصولاً لأفضل الممارسات.

سادساً: الاهتمام بالإصدارات الرقابية لمنظمة الإنوساي وخاصة في مجالات البيئة لأهميتها في زيادة التراكم المعرفي والمهني للأجهزة الرقابية.

وقبيل اختتام اللقاء، تم توزيع استمرارات تقييم اللقاء من قبل الخبراء والمشاركين ضمنها آراءهم ومقرراتهم حول تنفيذ اللقاء.

وقد اختتم اللقاء السيد / مدير العلاقات الدولية وممثل الأمانة العامة ، حيث القى كلمتي الاختتام . كما ألقى ممثل عن المشاركين كلمة شكر إلى ديوان المحاسبة ثم تم توزيع شهادات التقدير وإتمام الدورة .  
ويتولى الجهاز الأردني حالياً ترجمة العدد الصادر خلال شهر أكتوبر 2014 من المجلة المذكورة.

## **اللقاءات التي نفذت سنة 2015**

### **1 - البرنامج التدريبي بدولة قطر حول موضوع "مراجعة ضمان الجودة":**

تنفيذًا لخطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2015 التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والخمسين المنعقد بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 23 إلى 25/3/2015 استضاف ديوان المحاسبة بدولة قطر خلال الفترة من 24 إلى 28/5/2015 البرنامج التدريبي حول موضوع "مراجعة ضمان الجودة" والذي يهدف إلى تأهيل المراجعين من ذوي الخبرة وزيادة وعيهم بأهمية الجودة خاصة عند تنفيذ المهام الرقابية وإعدادهم للقيام بمهام مراجعة ضمان الجودة في المستقبل.

وقد تضمن هذا البرنامج التدريبي جزءين اشتمل الجانب الأول منه على تنظيم لقاء تمهيدي عقد بدولة قطر يومي 18 و 19/4/2015 وتم خلاله دليل تحديد العناصر التفصيلية لموضوع اللقاء وإعداد دليل المدرب ودليل المشارك وشارك فيه إلى جانب مدير اللقاء خبيران من كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

كما اشتمل الجزء الثاني من البرنامج على عقد اللقاء التدريبي خلال الفترة من 24 إلى 28/5/2015 بأحد الفنادق بمدينة الدوحة والذي افتتحه ممثل عن سعادة رئيس ديوان المحاسبة وممثل عن الأمانة العامة.

وقد شارك في اللقاء 29 متدرباً مثلوا 12 جهازاً من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية : الأردن وال سعودية والجزائر وسوريا والإمارات والسودان وليبيا ولبنان والمغرب وسلطنة عمان ومصر وقطر. وافتتحه ممثل عن سعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة وشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدربيّة الخبريرين سالفي الذكر.

وقد تم خلال اللقاء تناول الموضوعات التالية وذلك وفق البرنامج الزمني الحدد له

- تقديم عام للقاء .

- تمهيد - مفهوم الجودة وخصائصها - رقابة الجودة - ضمان الجودة.

- إطار رقابة الجودة على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة .

- إطار رقابة الجودة على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة ( دراسة حالة )

- عناصر نظام رقابة الجودة على مستوى المهمة الرقابية.

- مراجعة ضمان الجودة : أصنافها ومسارها.

- مراجعة ضمان الجودة على المستوى المؤسسي.

- تمارين عملي

- مراجعة ضمان الجودة على مستوى المهام الرقابية

- تمرین

- مراجعة ضمان الجودة على مستوى الرقابة المالية

- (تمرين )

- وظيفة ضمان الجودة .

- نظم إدارة الجودة في التدقيق

- ( حالة عملية ) .

- تجارب الأجهزة المشاركة في اللقاء :

كما قدمت جميع الوفود المشاركة في اللقاء عروضاً تضمنت تجارب اجهزتهم في مجال مراجعة ضمان الجودة. وتخللت كل عرض مناقشات واستفسارات حول بعض الجوانب التي تضمنها هذا العرض.

واختتم اللقاء ممثل عن سعادة رئيس الديوان، وممثل الأمانة العامة، حيث القى كل منهما كلمة الاختتام. وألقى ممثل عن المشاركين كل ما تضمنت شكر كل من ديوان المحاسبة بدولة قطر والأمانة العامة على حسن إعداد وتنظيم هذا اللقاء.

كما منح ديوان المحاسبة بدولة قطر شهادات شكر إلى كل من ممثل الأمانة العامة والخبراء المدربين. من جهتها منحت الأمانة العامة شهادات "تقدير" إلى سعادة رئيس الديوان ومدير اللقاء والخبراء المدربين ولجنة التنظيم تلتها توزيع شهادات "إتمام دورة "على المشاركين.

## 2 - اللقاء التدريبي بجمهورية مصر العربية حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية " .

لقد رحب المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والخمسين بالدعوة الكريمة الموجهة من قبل معالي المستشار / هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، لعقد هذا اللقاء ببلده.

وقد عقد هذا اللقاء خلال الفترة من 6/7 إلى 6/11/2015 بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات والذي يهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات اللازمة عن رقابة أداء قطاع الطاقة الكهربائية والتعرف على المعايير العالمية لانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية والتخطيط والمشاريع الاستثمارية في هذا المجال.

وافتتح اللقاء معالي المستشار / هشام جنينة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة، واشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدريبية فريق من الخبراء المتخصصين واصناعي التدريب المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي وشارك فيه 22 من الأجهزة الأعضاء في كل من البحرين وفلسطين والسعودية والأردن وعمان وتونس والجزائر والكويت ومصر .

وقد تناول اللقاء الموضوعات التفصيلية التالية:

- نبذة تعريفية عن قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- الاطار العام لرقابة الأداء على قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ( المفهوم - العناصر - المستلزمات - المراحل ) .
- التخطيط لرقابة الأداء على انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- تنفيذ عملية الرقابة على أداء قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ( الموازنة التحليلية )
- تنفيذ عملية الرقابة على أداء قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ( استخدام التحليل المالي - استخدام قوائم التكاليف - قياس الأثر البيئي - استخدام القياس المتوازن للأداء - الجودة الشاملة )
- تقارير الرقابة على أداء قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية .
- حالة عملية من واقع الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم خلال الجلستين الأخيرتين من اللقاء عرض تجارب الأجهزة الأعضاء من قبل الوفود المشاركة تخللها مناقشات وتبادل للآراء والخبرات.

وقد اختتم اللقاء معالي المستشار / هشام جنينة وممثل الأمانة العامة، حيث القىا كلتي الاختتام تلتها كلمة ممثل عن المشاركيين في اللقاء.

كما اسند ممثل الأمانة العامة شهادات التقدير الى معالي رئيس الجهاز وكل من ساهم في الاعداد للقاء وتم توزيع شهادات إتمام الدورة على المشاركيين فيه .

### **3 - اللقاء العلمي بالمملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع " تقييم البرامج والسياسات العمومية : أفضل التجارب والممارسات " :**

عقد هذا اللقاء العلمي بمقر ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 6 الى 10/9/2015 حول موضوع " تقييم البرامج والسياسات العمومية : أفضل التجارب والممارسات ". وقد شارك فيه 26 مشاركاً مثلاً 12 جهازاً وهي أجهزة الرقابة في كل من السعودية ومصر وسلطنة عمان والبحرين والجزائر وسوريا والمغرب وفلسطين وقطر والكويت واليمن والأردن.

وقد افتتح اللقاء معالي الدكتور / مصطفى البراري، رئيس ديوان المحاسبة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة. وasurerf عليه من الجانب العلمي فريق ضم خمسة خبراء من الجهاز المستضيف ومن خارجه .

وقد تناول اللقاء الموضوعات الفرعية التالية:

- أدوات المالية العامة وأثارها على الاقتصاد الكلي
- تقييم برامج الإصلاح المالي والاقتصادية
- وسائل وآليات تقييم البرامج العامة

- آليات تقييم المشاريع العامة
  - تطبيقات حول برامج اصلاح الرقابة الداخلية
  - برامج التنمية
  - تقييم برامج التنمية وأثارها على فرص العمل
  - السياسة النقدية للبنك المركزي في الأردن
  - دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم البرامج الحكومية.
- كما قدمت الوفود المشاركة تجارب أجهزتهم حول موضوع اللقاء مشفوعة بمناقشات تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب.

وفي نهاية اللقاء، خلص المشاركون إلى التوصيات التالية:

- 1 - العمل على إعداد مناهج ( دليل عمل / إجراءات ) على مستوى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة العليا للرقابة في مجال تقييم البرامج والسياسات الحكومية على ضوء المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.**
- 2 - إيلاء موضوع تقييم البرامج والسياسات الحكومية الأهمية اللازمة عند إعداد خطط التدقيق والرقابة السنوية لتشمل البرامج ذات التأثير المالي والاجتماعي الكبير.**
- 3 - تعزيز التدريب المتخصص في مجال تقييم البرامج والسياسات الحكومية داخل الأجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع مختلف المنظمات الإقليمية والهيئات المتخصصة.**
- 4 - وضع مبادئ عامة لوظيفة تقييم البرامج والسياسات الحكومية ( العمومية ) لكل جهاز رقابي وضمان التزام كافة المدققين بها عند اجراء التقييم.**
- 5 - حث الأجهزة العليا للرقابة على الالتزام بالمعايير الدولية في مجال تحليل وتقييم السياسات والبرامج العمومية الصادرة عن المنظمات المتخصصة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة.**
- 6 - إيجاد آلية للتعاون بين مختلف الأجهزة الرقابية والهيئات الخاصة ( المحلية والدولية ) المعنية بتقييم بعض البرامج والسياسات الحكومية .**
- 7 - ان تتمتع الأجهزة العليا للرقابة من خلال النصوص التشريعية او التنظيمية بالتفويض القانوني الكامل لممارسة مهامها في تقييم البرامج والسياسات العامة .**

8 - تعزيز ممارسة اعمال التقييم من قبل الأجهزة العليا للرقابة اثناء تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية بهدف تحسين الأداء وضمان تحقيق البرنامج لأهدافه وآثاره.

9 - حث الأجهزة الحكومية المعنية بإبرام الاتفاقيات الدولية والمنح الخارجية على مراعاة التشريعات النافذة المفعول.

10 - حث الأجهزة التنفيذية على ضرورة قيامها بصياغة وعرض الأهداف والبرامج بشكل واضح ودقيق مع ابراز اهم مؤشرات التقييم التي تسمح بإجراء التقييم اللازم والفعال.

11 - ضرورة إيجاد معايير مشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة بهدف تقييم وحدات الرقابة الداخلية في الأجهزة الخاضعة للرقابة للوصول الى نموذج موحد لتقييمها.

12 - حرص الأجهزة العليا للرقابة بالاطلاع على الأولويات التنموية الوطنية والبرامج والسياسات الحكومية حال إقرارها وفقا للقوى الرسمية تمهيدا لممارسة عملية التقييم.

13 - حث الأجهزة العليا للرقابة على القيام بدور رئيسي في مجال تحسين بيئة الاستثمار والاعمال.

وانظم في اختتام اللقاء حفل القى خلاله معالي الدكتور / مصطفى البراري، وممثل الأمانة العامة، كلمتي الاختتام . كما القى ممثل عن المشاركين كلمة شكر باسم زملائه المشاركين. بعد ذلك تم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في لقاء علمي.

4 - اللقاء التدريبي بالمملكة العربية السعودية حول موضوع "الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية :

في نطاق تنفيذ خطة العمل للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2015م ، التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والخمسين المنعقد بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 24 إلى 2015/3/26 ، نظم ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية" خلال الفترة من 12 – 16 محرم 1437هـ الموافق 25 – 29 أكتوبر 2015م بمدينة الرياض ويهدف إلى اكتساب المتدربين المعرفة الكافية حول تنفيذ مهام الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية، باعتبار أن الرقابة في مثل هذه البيئة تختلف عن الرقابة في البيئة اليدوية، وكذلك تزويد المشاركين بالمعرفة حول عملية الرقابة على تقنية المعلومات والعناصر المتعلقة بها .

وقد تم إعداد وإقامة هذا اللقاء بالتعاون ما بين الأمانة العامة للمنظمة العربية وديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، حيث قام كل منهما بالدور الموكول إليه وفق أحكام المادة السابعة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية للمنظمة.

وقد شارك في اللقاء (26) متربا يمثلون (10) أجهزة وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: (السعودية - الأردن - البحرين - مصر - عُمان - الكويت - قطر - الجزائر - المغرب - العراق).

كما أشرف على تنفيذ اللقاء ثلاثة خبراء متخصصين في موضوع اللقاء من ديوان المراقبة العامة وافتتحه نائب رئيس الديوان المساعد الأستاذ / عثمان بن عبد الرحمن اليحيى وممثل الأمانة العامة للمنظمة.

وتناول اللقاء بالدرس والنقاش العناصر المتعلقة بموضوع اللقاء بواقع ثلاثة جلسات يومية . كما قدم المشاركون تجارب أجهزتهم حول موضع وع اللقاء وكانت مشفوعة باستفسارات وتوضيحات ساهمت في تبادل المعرفة والتجارب بين مختلف المشاركون والخبراء المدربين.

وبناءً على اختتام اللقاء، تم توزيع استمرارات التقويم على المشاركين والخبراء لتضمينها آراءهم حول اللقاء وتقديم مقتطفاتهم من أجلأخذها في الاعتبار في اللقاءات القادمة. وسيتم تحليل نتائج هذه الاستمرارات وتقديمها إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها القادم.

واختتم اللقاء السيد نائب رئيس الديوان المساعد لشئون الفروع وممثل الأمانة العامة وقاما بتوزيع الشهادات على المشاركين . كما منحت الأمانة الـ عامة شهادة تقدير لكل من معالي الأستاذ / أسامة بن جعفر فقيه - رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وإلى مدير اللقاء والخبراء الذين قاموا بتقديم المادة العلمية والتدريبية.

## 5 - اللقاء التدريبي بالمملكة المغربية حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية "

عقد هذا اللقاء بمركز التدريب للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بمدينة الرباط خلال الفترة من 15 إلى 18/12/2015 وشارك فيه 23 متربا مثلاً لأجهزة الرقابة في كل من الأردن وال سعودية و تونس و الجزائر و عمان و الكويت و لبنان و مصر و المغرب و موريتانيا . وافتتح اللقاء السيد / محمد الصوابي، رئيس غرفة بالمجلس الأعلى للحسابات، نائب الرئيس الأول للمجلس، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث تم إلقاء كلمتي الافتتاح.

وقد اشرف على تنفيذ اللقاء ثلاثة خبراء من المجلس الأعلى للحسابات من المتخصصين في المجال البيئي وقد تناول اللقاء ما يلي:

- إذابة الجليد

- تقديم الخبراء المدربين

- تقديم المشاركيين

- تقديم اللقاء : الأهداف والمنهجية

- المحور الأول : الغش والفساد في المجال البيئي : المفاهيم الأساسية

. أهم القضايا البيئية والمخاطر الفاتحة

. مفهوم الغش والفساد و مختلف أسبابه وإشكاليه وآثاره على البيئة

. المراجعة البيئية ومنهجيتها و أهميتها في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية .

- زيارة ميدانية ليوم كامل لغاية المعمورة وتقديم عروض حل آثار الاستغلال الجائر للموارد الغابية على التوازن البيئي وكيفية استغلال هذه الموارد

- المحور الثاني : مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

. عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية ( مع حالة عملية ثمثلت في تمرين عملي في شكل مجموعات )

. تقييم مخاطر الغش والفساد في القطاعات البيئية ( مع حالة عملية ثمثلت في تمرين عملي في شكل مجموعات )

. إجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد والمشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة ( مع حالة عملية ثمثلت في تمرين عملي في شكل مجموعات )

وقد خلص المشاركون والخبراء المدربين في نهاية اللقاء إلى اقتراح التوصيات التالية:

1. تأكيد الدور الحيوي للأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية وتحسيس الجهات الحكومية المختصة بأهمية وضع السياسات الازمة لحماية البيئة.

2. أهمية تبني الأجهزة العليا للرقابة تخطيطاً استراتيجياً يأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية.
3. تدعيم البيئة الرقابية وتنمية الأجهزة العليا للرقابة ومنحها كامل الاختصاصات والسلطات التي تمكّنها من القيام بدورها في المحافظة على البيئة ومكافحة الغش والفساد.
4. تكثيف الجهود لمزيد من تنمية قدرات الـ عاملين بالأجهزة العليا للرقابة العربية في مجال المراجعة البيئية وتوفير الوسائل اللازمة لقيام بذلك؛
5. تشجيع التواصل وتبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة العربية والتعاون الثنائي والمتنوع الأطراف من أجل معالجة القضايا البيئية والوقاية من عوامل الغش والفساد المرتبطة بها؛
6. توجيه الاهتمام لمعايير المحاسبة والمراجعة التي تكفل توافر الإطار التنظيمي لتقدير الأنشطة البيئية والوقاية من الغش والفساد المرتبط بالبيئة وقياس الأثر ونشر التقارير والمعلومات المتعلقة بحماية البيئة.
7. تكاتف الجهود نحو إعمال مبادئ المسائلة والمحاسبة والنزاهة والشفافية من أجل تدبير رشيد للموارد الطبيعية والبيئية.
8. تحسيس الجهات الحكومية المختصة، من خلال التوصيات التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة، على تفعيل نظم الرقابة الداخلية واعتماد حكامة مبنية على التنمية المستدامة والوقاية من الغش والفساد وتعزيز الجانب الأخلاقي وتنمية القيم البيئية ونشر ثقافة الانضباط.
9. تعزيز التواصل بين الأجهزة العليا للرقابة مع الخبراء ومؤسسات البحث العلمي بما يمكن من رفع جودة نتائج المراجعة البيئية والتوصيات الصادرة عنها.
- 10 - تتبع تفعيل التوصيات الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابية المتعلقة بمكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية.

واختتم اللقاء بتنظيم حفل حضره معالي الأستاذ / إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بحضور السيد المندوب السامي للمياه والغابات ومكافحة التصحر وممثل الأمانة العامة، حيث ألقى معالي الرئيس الأول وممثل الأمانة العامة كلمتي الاختتم . كما ألقى ممثلة عن المشاركين كلمة بالنيابة عنهم . وتلا ذلك توزيع شهادات التقدير وشهادات " إتمام دورة ".